

## الخلاصة العامة:

إن أغلب الدول إن لم نقل كلها، سواء كانت نامية أو متقدمة منها، تسعى إلى ترقية الصادرات، أو زيادتها وتطويرها، وفتح الأسواق الدولية ومواجهة المنافسة الخارجية عن طريق الاهتمام بالمنتجات المحلية الموجهة للتصدير نحو الأسواق العالمية، ويتم هذا من خلال الاهتمام أيضا بجودتها وأسعارها..... الخ، كما يستلزم في بعض الحالات إيجاد منتجات جديدة تحظى باهتمام بالغ مما سيسمح هذا بتصديرها في المستقبل.

إضافة إلى ذلك ومن خلال ما سبق التطرق له في هذه الدراسة، فقد أصبح نشاط التصدير أو الصادرات تحظى باهتمام كبير وواسع بين دول العالم، إذ أصبحت هذه الأخيرة شغلها الشاغل هو ترقية وتطوير الصادرات، إذ أصبحت هذه الأخيرة تعتبر دافعا ومحفزا ومساعدًا للنمو والتنمية الاقتصادية لكل دولة، كما رأينا ذلك من خلال هذه الدراسة.

كما تنبع أهمية الصادرات من كونها المحرك الأساسي لعمليات التنمية في الدولة، إذ تسهم الصادرات في خلق فرص عمل جديدة، علاج الإختلالات في ميزان المدفوعات أو بالأحرى الميزان التجاري، جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة..... الخ.

كما قام الباحث في دراسته هذه حول إشكالية عامة حاول الإجابة فيها عن أهمية ودور والتأثير الذي يمكن أن يلعبه كل من تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، لذلك استخدم الباحث مجموعة من الأدوات الإحصائية إضافة إلى الجانب النظري؛ حيث تم التوصل من خلال هذا البحث والدراسة إلى مجموعة من النتائج، إضافة إلى مجموعة من التوصيات أو الاقتراحات والتي نرى بأنها جد ضرورية ومهمة، ويمكن الأخذ بها من قبل السلطات الجزائرية أو المسؤولين والقائمين على القطاع التصديري في الدولة الجزائرية، والتي من شأنها المساعدة على تنويع وزيادة وترقية الصادرات غير النفطية، كما رأى الباحث أن هذا البحث مازال له آفاق ودراسات واعدة يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية ستتم في هذا المجال.

## أولاً: نتائج البحث

1- إن نظام تأمين القروض عند التصدير يعمل على تنمية الصادرات الوطنية، وهذا من خلال طرح مختلف وثائق التأمين، هذه الأخيرة تهدف إلى تغطية مختلف الأخطار التي قد يتعرض لها المصدرون، وهذا وفق سياسة مدروسة ومرنة تعمل على إحداث التوازن بين الأقساط المتحصل عليها والتعويضات الممنوحة، وهذا لتفادي الوقوع في الاختلال المالي الذي من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة تنمية الصادرات الوطنية.

كما أنه وبفضل برامج تأمين قروض التصدير هذه تجعل المصدرين متحفزين وآمنين على عملياتهم التصديرية وعليه فوجود برامج التأمين هذه له أهمية كبيرة على مستوى التجارة الدولية؛

2- إن التوجه نحو التصدير يعني الرفع من الطاقة الإنتاجية الحالية بزيادة المنتجات (نحو الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية)، وهذا ما سيسمح باستغلال الطاقات العاطلة وتخفيض نسبة البطالة من جهة، والتقليل من تكلفة المنتجات من جهة أخرى، وذلك لأن معظم إن لم نقل كل التكاليف الثابتة قد تم تحميلها إلى الإنتاج الحالي، وهذا ما سيسمح أيضا بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات وبخاصة من خلال أسعارها التي ستكون مخفضة حتما.

3- يساعد التصدير في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد احتياجات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية؛

4- كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات؛

5- الصادرات لم تعد كما كانت في الماضي مصدرا للنقد الأجنبي فحسب، بل هي محور لتوسيع قاعدة العملية الإنتاجية وتشغيل العمالة (القضاء على البطالة)، فمع تزايد الصادرات تزداد الاستثمارات وتزيد معها فرص العمالة أو التشغيل، فضلا على أن التوسع في الصادرات سيؤدي إلى التوسع في الأسواق القائمة أو فتح أسواق جديدة؛

6- يعتبر أو يعد التصدير من أسهل الطرق للدخول إلى الأسواق الأجنبية لأنه لا يتطلب جهودا كبيرة، كما أن مخاطره قليلة لو ما قورنت بمخاطر الاستثمار الأجنبي.

7- كما أن مداخل الصادرات تكون في الغالب أعلى منها في حالة البيع المحلي، ولذا فإن المؤسسات القائمة بعملية التصدير سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة تجد في التصدير سبيلا ممتازا للاستفادة من الفرص والمزايا الموجودة في الأسواق الدولية؛

8- بقاء اعتماد الجزائر على تصدير منتج واحد ووحيد وهو النفط، حيث شكلت صادرات هذا الأخير نسبة كبيرة وهائلة من إجمالي الصادرات الجزائرية، وقدرت نسبتها خلال فترات الدراسة بأكثر من 96 %، وبقاء معها هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات الإجمالية؛

9- كما تسببت الأزمة النفطية العالمية لعام 1986 بخسائر كبيرة للجزائر، تمثلت في خسارة الجزائر لجزء كبير من إيراداتها النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، غير أن هذه الخسارة أو الدرس القاسي لم يفلح في جعل الجزائر تنثني عن اعتمادها على النفط كمورد هام ورئيسي في تحقيق الدخل، وظلت صادرات النفط هذه حتى تاريخ كتابتنا لسطور هذه الرسالة تهيمن على هيكل الصادرات الجزائرية بنسب تجاوزت في الكثير من الأحيان نسبة 96 %، مما يعني عدم استفادة الجزائر من هذه التجربة أو الأزمة القاسية؛

10- بقاء الصادرات غير النفطية جد هامشية وضعيفة جدا، وظلت تراوح مكانها، ولم تحقق سوى نسبة أقل من 04 % من إجمالي الصادرات في أحسن أحوالها، أما إذا تكلمنا عن أفضل قيمة للصادرات غير النفطية فقد تم تسجيلها سنة 2008 بقيمة 1,937 مليار دولار أمريكي، مما يعني هذا أيضا إلى عدم تحقيق الجزائر للشعار الذي رفعته، وهو تحقيق قيمة للصادرات غير النفطية في غضون آفاق سنوات 2000 تصل إلى 02 مليار دولار؛

11- أما عن أحسن نسبة تم تسجيلها في ما يخص الصادرات غير النفطية، فكانت في سنة 1996، بنسبة تجاوزت 06,50 %، وكان ذلك بشكل كبير نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا على شكل منتجات تمثلت في الأساس في منتجي التمور والطماطم المعولبة؛

12- كما رأينا أن اتفاق الشراكة الموقع مع دول الإتحاد الأوروبي كان له آثار إيجابية متعددة ومتنوعة وخصوصا على صادراتنا من المنتجات غير النفطية، والتي تمثل في صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة، منتجات الصيد البحري والمنتجات الصناعية، حيث شهدت صادرات هذه المنتجات ارتفاعات معتبرة ومهمة نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي بعد توقيع ودخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، إلا أنه بالمقابل لا يخلو اتفاق الشراكة هذا من مخاطر وسيئات، كما رأينا أن المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين يلاقون بعض القيود في المجال

الزراعي والراغبين في تصدير منتجاتهم للسوق الأوروبي وبالأخص السوق الفرنسي، لذا وجب إجراء تعديلات وإصلاحات شاملة ومعقدة لنظامنا الاقتصادي؛

13- تم القيام باختبار بين تمويل الصادرات  $X_1$  والصادرات غير النفطية  $Y$ ، أي اختبار ما يلي "هل يحدث التغير في تمويل الصادرات تغيرا في الصادرات غير النفطية أم العكس؟"، وقد تم في ذلك استعمال برنامج "Eviews" على سلسلي  $X_1$  و  $Y$ ، وقد تم التوصل -حسب مفهوم "جربجر"- إلى أنه لا توجد أية علاقة بين تمويل الصادرات  $X_1$  وبين الصادرات غير النفطية  $Y$  وفي الاتجاهين، حيث أن هذا التمويل الذي يقوم به الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE) يعتبر غير كاف وغير ملائم لترقية صادراتنا غير النفطية؛

14- وفي نفس السياق تم القيام باختبار بين تأمين الصادرات  $X_2$  والصادرات غير النفطية  $Y$ ، أي في البحث "هل أن التغير في تأمين الصادرات  $X_2$  يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  أم العكس؟"، وقد تم في ذلك استعمال برنامج "Eviews" أيضا على سلسلي  $X_2$  و  $Y$  وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك "تغذية رجعية" "Feed back" بين  $X_2$  و  $Y$  حيث أن:  $X_2 = f(Y)$  و  $Y = f(X_2)$ ، أي أن كلاهما سبب وكلاهما نتيجة، أي أن التغير في تأمين الصادرات  $X_2$  يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  والعكس صحيح؛

15- كما أن في الجزائر لا توجد هناك أية إلزامية لتأمين قروض التصدير من قبل المصدرين في حالة قيامهم بالعمليات التصديرية، ويرجع السبب في هذا كما تمت الإشارة إليه سابق إلى ضعف الصادرات غير النفطية من جهة، وإلى الخوف من عزوف المصدرين الجزائريين على القيام بأنشطة تصديرية في حالة فرض إجبارية القيام بتأمين قروض التصدير من جهة ثانية؛

16- ليس من الصحيح والمعقول أن نحكم على واقعنا التصديري بأنه سيء تماما، بل توجد هناك عدة تجارب ناجحة على المستوى الجزئي لبعض المصدرين والذين حققوا نتائج جد إيجابية وملموسة، وليس من الغريب أو الصدفة أن نجد أن المؤسسات الاقتصادية لرجل الأعمال "ربراب" قد حققت رتبة ثاني مصدر خارج النفط بعد مؤسسة "سوناطراك"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Le FORUM du commerce extérieur, Revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur, N0 07, Imp APEC, 2010.

كما نجد أن كثير من المصدرين الخواص الذين استطاعوا أن يحققوا بإمكانياتهم الخاصة والمحدودة جدا من إنتاج منتجات ذات جودة جيدة وعالية، واستطاعوا كذلك أن يسوقوها ويصدروها إلى أسواق الدول المتقدمة؛

17- كما تجدر الإشارة إلى أن تقديم الدعم بمختلف أشكاله (تمويل أو تأمين) للصادرات غير النفطية في الجزائر، قد يعتبر في المرحلة الحالية من الحلول المهمة والضرورية، كما أن هذا الدعم لا يتعارض مع شروط وأحكام المنظمة العالمية للتجارة (OMC) - وهذا في حالة انضمام الجزائر إليها مستقبلا-، والتي أقرت ثلاثة أنواع من الدعم (المحظور، المشروط والمباح)، وعليه فإن هذا الدعم هو جد ملائم للنشاط التصديري.

وهذا بالفعل ما انتهجته العديد من الدول، فالنسبة للدعم النقدي المباشر للتصدير، فنجده قد طبق في كل من تايلاند، الفلبين وبنغلادش، أما في ما يتعلق بتقديم التمويل التفصيلي للصادرات فنجد أنه قد بدأ العمل به لأول مرة في اليابان، أما في الوقت الحالي فهو يشمل كل من: كوريا، هونغ كونج، ماليزيا، تايلاند، الفلبين والهند؛

18- أن المنظمة العالمية للتجارة تتعارض مع أشكال الدعم للصادرات، إلا إن الوضع بالنسبة للجزائر جد مختلف، كون أن الصادرات غير النفطية في الجزائر لا تتجاوز حدود 05 %، وأن الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE) يقدم دعما للصادرات غير النفطية فقط بما في فيها المنتجات الفلاحية، وأن المنظمة العالمية للتجارة (OMC) قد وافقت على تقديم الدعم هذا شريطة أن لا تتجاوز المنتجات الفلاحية حدود 10 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما هو متحقق فعلا، أي لا وجود لتعارض في هذا، وهذا ما نصت عليه المادة: 9. 2 من أحكام المنظمة العالمية للتجارة، كما أن الجزائر ستحاول جاهدة على العمل على تكييف الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE)، مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

## ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

إن نتائج اختبار الفرضيات مكنتنا من تأكيد أو نفي بعضها على النحو التالي:

## - الفرضية الأولى:

من خلال دراستنا هذه تمكنا من تأكيد هذه الفرضية، حيث أن الصادرات لم تعد كما كانت في السابق مصدرا لتصريف الفائض من المنتوجات فقط، بل أصبحت الصادرات في الوقت الراهن تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني، زيادة فرص التشغيل، الحصول على النقد الأجنبي من أجل استعماله في تسوية المدفوعات الدولية.... الخ، وقد بينت الكثير من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية صحة هذه الفرضية، حيث أن الدول التي قامت بتطبيق سياسة إحلال الواردات وتبني سياسة ترقية الصادرات حققت أحسن أداء سواء فيما تعلق بالنمو الاقتصادي أو التشغيل ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية؛

## الفرضية الثانية:

خلال دراستنا هذه تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أن الصادرات النفطية لا زالت تهيمن على إجمالي الصادرات، كما أن تصدير النفط لا زال يشكل موردا هاما ورئيسيا لإيرادات ومداخيل الدولة، كما أننا لم نشهد أي تحسن يذكر في الصادرات غير النفطية خلال كل سنوات الدراسة التي أخذناها كعينة في دراستنا هذه؛

## الفرضية الثالثة:

تم نفي هذه الفرضية، حيث توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تمويل الصادرات في الجزائر لا يعتبر كمحرك ودافع لتنشيط الصادرات غير النفطية، ويرجع ذلك ربما إلى الضعف الكبير في قيم تمويل الصادرات غير النفطية المقدمة من قبل صندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)، هذا الأخير مكلف بتمويل الصادرات في الجزائر؛

## الفرضية الرابعة:

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث توصلنا في دراستنا هذه إلى أن تأمين قروض التصدير يعتبر عاملا محفزا ومنشطا يساعد على ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، وهذا ما يعني أن زيادة تأمين قروض الصادرات سيؤدي حتما إلى زيادة للصادرات غير النفطية؛

## الفرضية الخامسة:

تم نفي هذه الفرضية، حيث توصلنا في دراستنا هذه إلى أنه ليس هناك أي ارتباط ما بين تمويل الصادرات وتأمين قروض التصدير فضلا عن قوة أو ضعف هذا الارتباط، وربما يرجع هذا أيضا إلى الضعف الكبير في قيم تمويل الصادرات غير النفطية المقدمة من قبل صندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) والمكلف بتمويل الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

## الفرضية السادسة:

من خلال دراستنا هذه، وبالتحديد من خلال التربص الذي قمنا به في وزارة التجارة وبالتحديد في مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، فإنه قد تم نفي هذه الفرضية، حيث أن أحكام وشروط المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لا تتعارض مع تقديم مختلف أشكال الدعم للصادرات غير النفطية في الجزائر بما فيها عملية تمويل الصادرات غير النفطية، لكن ضمن حدود وأطر محددة تم التطرق لها بشكل أكثر تفصيل في المطلب الخامس من الفصل الخامس في هذه الدراسة.

## ثالثا: التوصيات والاقتراحات

1- توصلنا في النتائج إلى أنه لا توجد أية علاقة بين تمويل الصادرات  $X_1$  وبين الصادرات غير النفطية  $Y$  وفي الاتجاهين، ويرجع هذا إلى ضعف قيم تمويل الصادرات غير النفطية المقدمة من قبل صندوق (FSPE)، مما يعني هذا إلى ضرورة الرفع من وزيادة في التمويل الموجه نحو الصادرات غير النفطية بغية تحقيق والوصول إلى ترقية حقيقية وفعالة لصادراتنا من المنتجات غير النفطية، والرفع من نسب تصدير هذه الأخيرة نحو الأسواق الأجنبية؛

2- ومن خلال النتائج المتوصل إليها دائما، فقد توصلنا إلى أن هناك نتيجة مفادها أن هناك "تغذية رجعية" "Feed back" بين  $X_2$  و  $Y$  حيث أن:  $X_2 = f(Y)$  و  $Y = f(X_2)$ ، أي أن كلاهما سبب وكلاهما نتيجة، أي أن التغيير في تأمين الصادرات  $X_2$  يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  والعكس صحيح، وهذا ما يعني إلى أن زيادة تأمين قروض الصادرات سيؤدي حتما إلى زيادة للصادرات غير النفطية، وفي هذا السياق فإننا نوصي بزيادة تأمين قروض الصادرات من جهة، وإلى فرض إجبارية هذا التأمين من قبل المصدرين من جهة ثانية، أسوة بباقي الدول المتقدمة والتي تفرض إجبارية تأمين قروض الصادرات من قبل المصدرين أثناء قيامهم بالعمليات التصديرية؛

3- على السلطات الجزائرية إذا أرادت فعليا النهوض بالصادرات غير النفطية وترقيتها، هو ضرورة تبني أولى خطوات التصدير الواقعية أو الفعلية والعملية، وهي ضرورة الجمع بين أهل العلم من الاختصاص في هذا المجال وما بين أهل الخبرة والتجربة من المصدرين والخبراء في مجال التصدير، وكذا أهل الإدارة والتسيير، أو بعبارة أخرى القائمين على عمليات التصدير في الدولة؛

4- وانطلاقا أيضا من إيماننا العميق بأهمية ودور الصادرات في التنمية الاقتصادية في الدولة الجزائرية، فإننا نرى بضرورة تبني قرار يتعلق بإنشاء وزارة خاصة بالتصدير أو حتى هيئة عليا خاصة بالتصدير يشرف عليها أهل الخبرة والاختصاص، وإن كان هذا الأمر بغير الجديد، فقد قامت الحكومة المصرية وانطلاقا من إيمانها الشديد بأهمية زيادة الصادرات المصرية -نظرا لعدم تمتع مصر بموارد أولية بصورة كافية- والدور البالغ الذي تلعبه في تنشيط القطاع الاقتصادي فقد تقرر إلغاء وزارة الاقتصاد وإنشاء بدلها وزارة خاصة بالتجارة الخارجية، حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في سبيل تعزيز وزيادة الصادرات والقدرة التصديرية؛

5- كما أن السؤال الذي يفرض نفسه في وقتنا الحالي هو "كيف يمكن لنا أن نرفع من قيمة صادراتنا؟"، لا شك أن جانبا رئيسيا في الإجابة على ذلك يتمثل في ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، ونعني بهذا الدول ذات الصيت الواسع والدائع في التحول إلى التصدير مثل: سنغافورة، كوريا الجنوبية وتونس.

كما يعتبر نموذج كوريا الجنوبية نموذجا رائعا في مجال تنمية وترقية الصادرات، حيث قامت كوريا الجنوبية ممثلة في رئيسها على إنشاء أو تشكيل "مجلس أعلى للتصدير"، وكانت تحت إشراف ورئاسة رئيس الدولة مباشرة، حيث كان هذا الأخير يجتمع بهذا المجلس شهريا لبحث ما تحقق من زيادة في الصادرات، وما هي العقبات والصعوبات التي واجهتها وتواجهها، وفي هذا فإن الحكومة الجزائرية مدعوة أكثر من أي وقت مضى على الاستفادة القصوى من هذه التجارب عليها تعمل على ترقية صادراتنا غير النفطية التي تمتاز بضعفها الشديد؛

6- ضرورة تشجيع الصادرات نحو دول تمتاز باختلاف هيكلها الصناعي عن ما هو عليه في الجزائر، وكذلك اختلاف في المنتجات من حيث الأذواق والرغبات والتفضيلات، ويهدف هذا:

- لتقليل المنافسة مع الصناعات والمنتجات المحلية في تلك الأسواق المستهدفة، وخاصة في الدول التي تتشابه أسواقها أو منتجاتها مع الأسواق أو المنتجات الجزائرية، ونعني هنا دول الجوار بشكل خاص وباقي الدول العربية بشكل عام؛



■ لتقليل المنافسة في الأسواق الدولية من قبل دول الجوار كتونس والمغرب مثلا، بشكل خاص، والدول العربية الأخرى بشكل عام.

7- ضرورة منح السلطات الجزائرية لمزيد من الاهتمام والعناية وتقديم الدعم والتمويل اللازمين لبعض المنتجات الجزائرية غير النفطية والتي تمتاز فيها الجزائر دون غيرها من الدول بميزة نسبية وتنافسية، ولعلنا نجد من أهمها ربما منتج التمور، حيث تمتاز الجزائر بنوعية ممتازة تتمثل في نوعية "دقلة نور"، تسمح لها بالاستحواذ على مختلف الأسواق الخارجية بشكل مطلق، كما أن الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا في تصدير هذا النوع من المنتجات نحو الأسواق الدولية، لذا وجب على مختلف السلطات الجزائرية في هذا المجال العمل على تطوير وترقية تصدير التمور إلى الأسواق الأجنبية، ولعل أيضا ما يساعد في هذا هو توفر الجزائر على أكثر من 11 مليون نخلة، موزعة على مختلف المناطق المنتجة لهذا النوع من المنتجات.

#### رابعاً: آفاق البحث

لا ندعي في هذا البحث بأننا أوفينا حقه من جميع الجوانب، فهناك العديد من النقاط والمجاور الهامة لم نتكلم من التطرق إليها بشكل وافر أو أننا تطرقنا إليها ولكن بشكل سطحي، وهذا نظرا لحدود الدراسة الموضوعية مسبقا، ما يعني هذا أن هناك بعض الإشكاليات والأسئلة التي لم نتطرق إليها، ولعل هذه الأخيرة ستكون عبارة عن مواضيع بحث يتم التطرق إليها من طرف الباحثين في المستقبل.

وعليه فإننا نقترح مجموعة من مواضيع البحث المستقبلية، وذلك في المحاور التالية:

- 1- تفعيل دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛
- 2- آفاق أداء الصادرات غير النفطية في ظل انضمام الجزائر المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)؛
- 3- أثر اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على أداء الصادرات غير النفطية الجزائرية؛
- 4- المفاضلة بين إجبارية تأمين قروض التصدير من عدمها على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر.

وأخيرا فإنه إن كان من فضل ينسب في هذا العمل فهو لله أولا وأخيرا، وله أتوجه بالدعاء قائلا: "رب أوزعني

أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه".